

## في الواجهة

# جنبلات يعيد قانون 2008 إل



واحدة، وعرفه في انتخابات 1951 دوائر وسطى. فاز في الدورات تلك كلها الى ان وجد في الرئيس فؤاد شهاب ظهيراً من خلال قانون 1960 حفظ له الدائرة الانتخابية التي تريهه، وكانت الشوف فحسب لم يسعه التمذد الى عاليه وبعيدا. على من الاستحقاقات كلها لم يكن في الامكان فهم جنبلات الاب الذي نادى في السبعينات بالنسبية، الا من خلال الدوران من حول الكرة لمعرفة مال قانون الانتخاب حياله: موقعه داخل المعادلة الوطنية، مع الرئيس وفي الحكم، في الموالاته او المعارضة، تحالفاته وكتلته النيابية التي لم يكن يحصيها - كابنه الآن - مقعداً مقعداً، بل مكانته في قلب النظام برفته.

كثير من كل ذلك يصح على جنبلات الابن. ها هو الكرة نفسها، لا تبصره الا عندما تبرم من حوله. في اليومين المنصرمين شاع ان للزعيم الدرزي الحق في ما اعطى الاخرين لأنفسهم فيه، وهو اقتراح قانون الانتخاب الذي يلائم مصالحهم. جهر بتمسكه بقانون 2008 الذي اضحى ظهيره بعدما فرض الاقضية الستة في انتخابات 1992 و1996 والاقضية الاربعة في انتخابات 2000 و2005. ما شاع في اليومين المنصرمين ان لجنبلات فكرة جديدة بطرحها انطلاقاً من قانون 2008، المستمد من قانون 1960، والمنبثق من تسوية الدوحة، تقضي بتعديله على نحو يدمج قضاءي عاليه والشوف في دائرة انتخابية واحدة، بغية طمأنته الى حصته في مقاعد مجلس النواب، وطمأنته طائفته في محيطها، بعدما اضحى بدوره عالقاً بين حسابي الديموغرافيا والتحالفات، وكلاهما لم يعد وحده يمسك بهما. لوهلة، اثار اقتراح دمج الشوف

كل حديث عن قانون الانتخاب يدور حول قانون 2008. لا السعي الى آخر ايا يكن. صفحة جديدة تفتح على انتخابات 2017 بأحد خيارين لا ثالث لهما: الذهاب لمرجع احده يرضه، او تعديله المستحيل

### نقولاً ناصيف

للواء الراحل محمود طي ابوضرغم، الرئيس السابق لالركان (1984 - 1987)، رأي في وصف كمال جنبلات: «خلافاً للسياسيين اللبنانيين جميعاً الذين لهم، كالعلة، وجهان، وحده كمال جنبلات كروي. حتى تستطيع الاحاطة به يجب ان يلحق نظرك به كما لو انك تلحق دوران الكرة. هو يدور كالكرة، ولذا يقضي ان تلحق بدورانه كي تبصره كاملاً». لم يكن ابوضرغم جنبلاتياً، بل والت عائلته تقليدياً الارسلانيين وانتخت كميل شمعون، وقد عرفه صغيراً حينما زار بيت جده في اول حملة انتخابات نيابية بخوضها عام 1932، قبل ان تختدبه قيادة الجيش بعد اكثر من اربعة عقود مستشاراً أمنياً للرئيس السابق وزير الداخلية (1975 - 1976). لم يولد اقتراجه من الزعيم الماروني غضب الزعيم الدرزي، لكنه لم يكن رجله. لم يدن في ما بعد لوليد جنبلات بتعيينه رئيساً لالركان بعدما فضل عليه العميد نديم الحكيم. صادق ابوضرغم جنبلات الاب بعد خصومة، وكذلك جنبلات الابن. فإذا وصفه يصح في السلف والخلف معاً.

ليس جنبلات الابن أكثر قلقاً من قانون الانتخاب من ابيه الراحل. اغضبت الاب بداية الدائرة الفردية في انتخابات 1953 و1957 وضعبها شمعون ابان رئاسته وكان وراء اسقاطه في انتخابات 1957، مع ان جنبلات الاب عرف قبل ذلك في انتخابات 1943 و1947 الجبل كله من جبيل حتى الشوف دائرة انتخابية

## تقرير

# مناقشات اللجنة النفطية: توجه لرفع

فريقي وزارتي الطاقة والمال، أدت إلى التوافق على 80% من التعديلات، التي طرحتها هيئة إدارة قطاع النفط، على الصيغة التي خرجت بها وزارة المال، بانتظار مناقشة معدّل الضريبة على القيمة المضافة على الشركات، علماً بأن التعديلات تنقسم إلى ثلاثة أبواب هي: التعريفات (تم التوافق عليها)، الرسوم، والضرائب (صدرت التوصيات حولها ومن المفترض إقرارها في مجلس الوزراء).

مصادر مطلعة أوجزت التوجهات على الشكل الآتي:  
1- توجه لرفع الضريبة على الأنشطة البنترولية للشركات الأجنبية العاملة في المنطقة

**في بيان عقبي**  
اللجنة الوزارية (المؤلفة من رئيس الحكومة ووزير المال ووزير الطاقة)، التي شكلت لدراسة التعديلات المقترحة من وزارة المال على مشروع قانون النظام الضريبي للقطاع النفطي، تعكف على إعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون. ويتوقع أن ترفعها إلى مجلس الوزراء في غضون أسبوع لمناقشته وإحالتها إلى مجلس النواب لإقراره، على أن يتضمن مجموعة من التوصيات والتوجهات التي ستحدّد السياسة المالية للدولة اللبنانية في إدارة هذا القطاع.  
الاجتماعات التي انطلقت في الخامس من الشهر الحالي بين

في ظل التحذيرات من التضييق بحصة الدولة، تتجه اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة مشروع قانون الموارد البترولية في الأراضي اللبنانية لصياغة النسخة النهائية لمشروع القانون ورفعها إلى مجلس الوزراء في غضون أسبوع. بحسب المعلومات، ستوصي اللجنة بزيادة معدّل الضريبة على ربح الشركات الأجنبية الى ما بين 22.5% و32.5%

## رسائل إلى المحرر

### مفوضية الاشتراكي عن جنبلات والنسبية

نشرت «الأخبار» (16 كانون الثاني 2017) مقالاً مطولاً تحت عنوان: «جنبلات والنسبية: الخطر على الرعامسة لا على الدروز» تضمّن جملة من المغالطات وتشويه الحقائق، وهذه بعض الملاحظات: أولاً: لا يعيّن النائب وليد جنبلات حالة قلق وتوتر كما يشير الكاتب في مطلع مقاله، بل هو يعبر عن حقوقه في الحفاظ على الوجود السياسي، إلا إذا كان هذا ممنوعاً في قاموس الكاتب. ثانياً: يحاول الكاتب أن يتغاضى، تقريباً في معظم أسطر مطالعته الإتهامية، عن حقيقة التمثيل الدرزي الواسع الذي يتمتع به النائب وليد جنبلات متناسياً الدور الذي لعبه الرجل من قيادة الطائفة في مرحلتها الحرب والسلم وتثبيت ذلك في صناديق الاقتراع من خلال التصويت الشعبي الديمقراطي، وإعادة تجديد تلك الثقة في الدورات الانتخابية المتلاحقة؛ فضلاً عن الدور السياسي المركزي الذي اضطلعت ونضطلع به هذه الطائفة تحت قيادة جنبلات بما يفوق حجمها العددي والديموغرافي، وهو ما يقر به أخصام وأصدقاء جنبلات على حد سواء.

وبالتالي، من غير المنطقي فصل الطائفة عن هذه الحقائق والقول بأنه «لا فرق عندها إذا ربح نواب جنبلات أو نواب غيره مقاعدها». ثالثاً: للتذكير، فإن النسبية كان اول من طرحها كمال جنبلات في البرنامج المرجلي للإصلاح السياسي الذي أعلنه الحركة الوطنية اللبنانية في آب 1975، ولكنه ارتبط آنذاك بسلة إصلاحية متكاملة تتيح إحداث تغيير نوعي في طبيعة الحياة السياسية وفك إلتصاقها بالطائفية السياسية.

أما أن تطرح النسبية مع خليط من القانون الأرثوذكسي على القواعد المذهبية والطائفية وأن تلغى في الوقت ذاته كل البنود الإصلاحية السياسية والانتخابية الأخرى، فالواضح أن ثمة محاولات مخفية لتسلل بعض صغار العملاء إلى المجلس النيابي من بوابة القانون النسبي، وليس هناك أي رغبة حقيقية وجدية في الإصلاح. إن القوى السياسية الرهانة التي تطالب علناً بالإصلاح كعنوان براقٍ لحماتها الانتخابية، إنما تضم هدفاً وحيداً وهو توسيع حضورها النيابي في المجلس المقبل، وهذا حقها المشروع؛ فلماذا يُعاب هذا الحق حصراً ودون سواه على وليد جنبلات الذي كان الأكثر صراحة وجرأة وإنسجاماً مع نفسه في عدم التلطي خلف العنوان الإصلاحى لتحقيق الأهداف السياسية.

رابعاً: لإنعاش ذاكرة الكاتب، كونه إستحضر مجدداً حادثة جبل السماق في اإدلب، فإن ما قام به آنذاك النائب وليد جنبلات هو حركة إتصالات سياسية إقليمية واسعة لحماية هؤلاء، ونجح في مهمته، في حين إرتفعت بعض الأصوات التي يبدو أنها تدغدغ أحلام الكاتب وتعبّر عن طموحاته وتطلعاته، كان من شأنها جر الدروز إلى معركة تفوق قدرتهم وإمكاناتهم.

فهل كان المطلوب عندئذٍ إنتقال دروز لبنان إلى شمال سوريا لإقتتال والإنغماس في الحرب السورية؟ إن المواقف غير المسؤولة التي صدرت عن البعض في تلك المرحلة كانت ستفضي إلى كارثة حقيقية لو لم يتم تطويقها أيضاً من قبل جنبلات نفسه.

خامساً: أيضاً يبدو أن ذاكرة الكاتب بحاجة لإنعاش عندما يتحدث عن «الإكليروس الدرزي» وعملاء إسرائيل، فنحيله إلى عشرات الإجماعات التي عقدها جنبلات في الأردن مع دروز فلسطين لحثهم على التمسك بهويتهم الفلسطينية والعربية، وقد نجح إلى حد كبير في توسيع دائرة رفض التجنيد العسكري الإلزامي في الجيش الإسرائيلي وتابع هذه الجهود على مدى سنوات، في الوقت الذي لا يزال المحور، الذي ينتمي إليه الكاتب، يحتفظ بحق الرد على الاعتداءات الإسرائيلية التي تطال قلب دمشق منذ عقود دون أن يطلق رصاصة واحدة لتحرير الجولان المحتل الذي كان، ولا يزال، أمداً جبهة عربية - إسرائيلية على الإطلاق!

سادساً: إن من يسعى لإنجاز المصالحات التاريخية، وحفظ الإستقرار الداخلي، وحماية صيغة التعددية والتنوع، لا يُتهم بالإلغاء أو بمصادرة القرار في الطائفة أو في الجبل؛ والأهم أنه لا يقبل بأن ينهم في البحث عن راع إقليمي كإسرائيل التي إنطلقت جبهة مقاومتها من منزل كمال جنبلات وله مواقف واضحة في دعم القضية الفلسطينية التي إستشهد في سبيلها كمال جنبلات في حين تاجرت بقضيتها أنظمة معروفة لسنوات طويلة.

مفوضية الإعلام في الحزب التقدمي الاشتراكي

### من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com، على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.